اما تكون من لوازمه اى لوازم وجود المتغير ولا تكون من
لوازمه بل تكون عرضا مفارقا له فان كانت من لوازمه فثبت المطلوب
وهو ان المتغير لا يخلو عن الحوادث وان لم تكن من لوازمه تكون عرضا
مفارقا له والمعروض قابل لعارضة فالمتغير قابل للقابلية الثالثة فنقول ان
اى فكما قلنا فى القابلية الثانية نقول فى القابلية الثالثة والرابعة الخامسة
وهكذا فيلزم اما التسلسل فى القابليات او الانتهاء الى قابلية لا قابلية
المتغير والاول باطل فتعين الثانى فثبت ان المتغير لا يخلو عن الحوادث وهو
المطلوب واستشكل بانا لا نسلم لزوم التسلسل لجواز ان تكون قابلية
القابلية عينها كما فى وجود الوجود ولزوم اللزوم ولو سلمناه فلا نسلم بطلان
هذا التسلسل لانه فى الامور الاعتبارية وبطلانه فيها ممنوع كما فى العدد
فان الواحد نصف الاثنين وثلث الثلاثة وربع الاربعة الى غير نهاية قال
الزنجانى وهذا على القول بعدم وجود النسبة اما على القول بوجودها
فالتسلسل لازم على ان قوله قابلية القابلية عينها ليس بشئ لان قابلية
القابلية نسبة وبين قابلها الذى هو المحل ومغايرة النسبة من المنتسبين
ضرورته واذا ثبت بيان المقدمة الثانية من المقدمات الثلاث فنقول فى
بيان الثالثة منها وهى قوله وكل ما يخلو عن الحوادث فهو حادث اى ما لا يخلو عن
الحوادث ان كان ازليا كانت الحوادث الحالة فيه ايضا ازلية لانه ملزوم لها وازلية
الملزوم تستلزم ازلية اللازم ولانها لو لم تكن ازلية لكان محلها فى الازل
خاليا عنها والفرض خلافه وهو اى كون الحوادث ازلية محال بتنافى الازلية
والحدوث فيلزم ان ما لا يخلو عن الحوادث ليس بازلى لبطلان لازمه فيكون
حادثا اذ لا واسطة بينهما واعترض بمنع ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث

لان

لان المبدأ الاول لا يخلو عن العقل الاول وهو لا يخلو عن الثانى والثانى
عن الثالث الى العاشر مع ان شيأ منها ليس بحادث اى عند الحكيم واجيب
بان المراد بما لا يخلو عن الحوادث ما يكون محلا لها ومتصفا بها والمبدأ الاول
ليس محلا للعقل الاول ولا العقل الاول محلا للثانى وهكذا ابدا هى على العلة
لا تكون محلا للمعلول وبان المراد بالحوادث الحوادث الزمانية والعقول
ليست كذلك ولقايل ان يقول لا نسلم ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو
حادث وما استدل به من انه لو كان ازليا كانت الحوادث ازلية ممنوع
لم لا يجوز ان يكون الشئ ازليا وهو لا يخلو عن الحوادث بان يكون كل
حادث منها سابقا على الحادث الاخر الذى بعده لا الى حادث اول كالحال
فانه ازلى عند الحكيم مع انه لا يخلو عن الحوادث التى هى الحركات الجزئية المتعاقبة
الى غير نهاية وحينئذ لا يلزم ازلية الحوادث بل ازلية حادث ما ولا نسلم
انه محال لجواز ان يكون حدوثه ذاتيا لا زمانيا بل المحال ازلية جميع
الحوادث وهذا ايضا مثال للمنع مع السند واجيب عنه بانا لا نسلم ان
الحركات الجزئية المتعاقبة لا زمنة للفلك بل اللازم الحركة من حيث
هى وهى ليست بحادثة وبان ذلك مستلزم للتسلسل وهو محال وان كان
فى غير المعلل واعترض بيان ذلك جواب عن السند وبان للحكيم ان يمنع استحالة
التسلسل بناء على اختصاصها بطرف المبدا والمنتهى سلمنا ذلك هذا معارضة
المعارضة اى ولئن سلمنا ما ذكرتم من الدليل على حدوث العالم اى دليلكم وان
دل على حدوثه ولكن عندنا ما ينفيه وذلك لان كلا محالا بد اى منه
فى موثرية الله تعالى فى ايجاد العالم من حصول الاسباب والشرايط
وارتفاع الموانع اما ان يكون ثابتا فى الازل او لا يكون ثابتا فيه والشق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)